

Jijel

Une saison estivale "pas comme les autres"

Plages nettoyées, lampadaires contrôlés ou changés, rues et ruelles bitumées, ... c'est un lifting général qu'a connu la ville balnéaire de Jijel ainsi que l'ensemble des communes ayant pignon sur mer. La saison estivale ouverte officiellement samedi depuis la plage Kotama, sera une saison "pas comme les autres", affirment mordicus les responsables de la wilaya. Les préparatifs, entamés bien longtemps, ont d'ores et déjà, conféré un look plus agréable au chef-lieu de wilaya, et la saison des baignades et, du coup, de la saison estivale s'annonce sous de bons auspices, à la faveur des préparatifs tous azimuts menées tambour battant avec le concours de l'ensemble des communes, notamment côtière qui s'attendent à recevoir les estivants, précise-t-on. Pour que "cette saison estivale ne soit plus comme les précédentes", il n'y a plus de place à l'anarchie, au squat des espaces publics, indique-t-on. Des contrôles en amont et en aval de toutes les activités commerciales et économiques en relation avec cette période de l'année marquée par un rush impressionnant de visiteurs, selon les services de la wilaya s'effectueront tout au long de la saison. Tous les acteurs qui concourent directement ou indirectement au déroulement de cette saison sont sur le pied de guerre : Il en est ainsi de la Protection civile, de la Gendarmerie et Sûreté nationale, des services de la santé, du commerce, de l'hydraulique et assainissement, du Tourisme et artisanat, mobilisés pour son bon déroulement.

Bechar :

Une enveloppe de 439 millions DA pour le développement des communes frontalières

Une enveloppe de 439 millions de dinars sera consacrée au renforcement des programmes de développement des communes et localités frontalières, au titre du budget complémentaire de la wilaya de Bechar pour l'année 2016, a-t-on appris lundi

après des services de la wilaya. Ce financement sera dédié aux actions de développement des communes de Mridja, Boukais, Lahmar, Tebelbella et des localités qui leurs sont limitrophes, a-t-on précisé. Il englobera aussi des actions de

développement entrant dans le cadre de l'amélioration des conditions de vie des habitants de ces régions, notamment la poursuite des raccordements des foyers aux réseaux du gaz naturel et de l'électrification rurale et la réalisation de nouveaux

équipements publics et de petite hydraulique, selon la même source. Il est également prévu le renforcement des réseaux d'alimentation en eau potable et la réalisation de nouveaux réseaux d'assainissement dans ces mêmes collectivités.

والي تبسة محمد بوقرة في حوار مع «الشعب»

مخططتهيئة الإقليم وتمويل ما يقارب 5 آلاف مشروع قطاعي

الألوية أعطيت للصناعة التحويلية مواد البناء والصناعة المرتبطة بالفلاحة



استفادت ولاية تبسة من عدة برامج للتنمية، حيث بلغت الاعتمادات المالية 570 مليار دج لتمويل ما يقارب 5 آلاف مشروع تنموي قطاعي مركزي، مما مكن من تزويد بلديات الولاية بغاز المدينة بنسبة 95 بالمائة، غير أن الولاية تعاني من نقص في المياه الشروب في بعض البلديات، كما أن تبسة تتميز بخصوصيات طبيعية متنوعة خلقت تنوع اقتصادي وبيئي، فهي ولاية رعونية، جبلية، زراعية وصحرافية، وتتطلع الولاية لإعداد مخطط تهيئة الإقليم، هذا ما أكده محمد بوقرة والي ولاية تبسة في حديث خاص به جريدة «الشعب» على هامش زيارتنا للولاية. كاشفا عن توزيع 10 آلاف تجزئة اجتماعية نهاية 2016.

حاورته: سهام بوعوضه

الشعب، بداية ما هو واقع التنمية المحلية في ولاية تبسة؟

محمد بوقرة، تبسة كما تعلمون تستفيد من عدة برامج للتنمية وأول البرنامج هو القطاعي المعادي والبرنامج الثاني هو برنامج الهضاب العليا تستفيد منه كل بلديات الولاية وعددها 28 بلدية، بحكم موقعها كأكبر ولاية في الشرق الجزائري، وثالثا تستفيد من برنامج خاص لتنمية البلديات الحدودية من 28 بلدية هناك 10 بلديات حدودية تمثل 40 بالمائة من عدد سكان الولاية. فهدت سنة 2000 ومثلنا إلى 570 مليار دج كإستثمارات مالية، لتمويل ما يقارب 5 آلاف مشروع تنموي قطاعي مركزي بلدي، هذه البرامج التنموية سمحت بربط كل بلديات الولاية بغاز المدينة بنسبة تغطية بلغت 95 بالمائة

■ **بالفعل لدينا مشكل في هذا المجال، ومن مجموع 1800 مستثمرة فلاحية سونيا 1500 مستثمرة بقي فقط عقود أخرى في مجال الإجازات، هناك حوالي 200 مستثمرة لتسويتها مع مساح الأراضي بالمقود، لأن مشكل العقار الفلاحي أثر على الاستثمار بالولاية، كون المستثمر الذي لا يملك عقدا لا يمكنه التوجه إلى البنك أو القيام بضمان اجتماعي، وهي من بين الملفات التي نحن بصددها نسويتها.**

■ **يعد قطاع المناجم ركيزة أساسية في الاقتصاد المحلي لتبسة، هل هناك مشاريع لتحريك محجلة التنمية بالمنطقة ودعم الاقتصاد الوطني؟**

■ **بعد هذا الجانب محوري ولاية تبسة وله آثار إيجابية من خلال مناجم الفوسفات في جبل العقم بئر العائر ومناجم الحديد في الوئزة ويوخزر، وهناك أفاق جديدة لإنتاج الحديد والفوسفات المترجحة في برنامج رئيس الجمهورية لدعم الاستثمار العمومي في الإنتاج الفوسفاتي الذي إنتاج الفوسفات الذي انتقل من 3 ملايين طن، وإنتاج الحديد بإعادة تشغيل مصنع الحجار، فيه مشروع إزدواجية السكة الحديدية من جبل العمق لعنابة، حيث انطلقت**

■ **أشغال تسوية الأرضية وسوف يفتح المشروع شركة كوسيدار، حسب المعطيات ربما خلال 25 شهرا يكون جاهزا، لأن العملية سلمت بالترخيص لكوسيدار وهو من المشاريع الهيكلية التي تفرحها الولاية.**

■ **هناك مصنعي الاسمنت والأجور، وكذا الزجاج، وكما تعلمون أن ولاية تبسة متجمعة بالدرجة الأولى من المناجم من كل الأصناف**

■ **ومؤشرات أخرى لإنتاج مواد البناء، هناك قطاع آخر عرف ففزة نوعية وله أفاق واسعة وأعدوه من التعليم العالي، فيه 42 ألف طالب جامعي وقطب جديد بلوفاق الذئب الذي يفتح أفاق جديدة في هذا القطاع، مع فتح تخصصات جديدة.**

■ **أما النقل سوف تفتح محطة برية جديدة للمشاكل الكبرى من النقص في السكة الحديدية ونقل المسافرين لأن الفوسفات ينقل بالشاطئ، وزير النقل مؤخرا لدى زيارته للولاية اتخذ إجراءات لفتح محطات جديدة بالوئزة والشريعة، بئر العائر وعن قريب يفتح محطة بتبسة ومخطط السير للولاية الذي يفتح أفاق. بالإضافة إلى مشروع توسعة مطار تبسة، والعملية جارية في جويلية سيستلم التوسعة، كما رفطنا لشغال لفتح خطوط دولية.**

■ **تلك تبسة مؤهلات سياحية ولكن غير مستغلة لماذا؟**

■ **لها مؤهلات سياحية ولكنها ليست ولاية سياحية، لا نملك ميال كندفية وسياحية، علما أن بوشبكة والمرج رأس العين وبنيتة أصبحت تستعمل كمرکز عبور حدودية وموارة مع تلك الولاية تتوفر على ساحة دينية من خلال الآثار، فهنا أفكار لبعض المشاريع، لهذا توجه دعوة للمستثمرين، أميين في تدارك التأخر الكبير في هذا المجال.**

■ **لدينا أيضا السياحة الحموية، لأن فيه معالم تراثية تسخر بها الولاية، صادفنا مؤخرا على مخطط توجيه للسياحة، الذي يحدد المعالم، ويبقى الاستثمار في السياحة الشغل الشاغل، وبالمقابل تتوفر قطاع الصحة على ميال عمومية كبيرة، تأمل أن تكون ميال جديدة، وصيغح الجزائري يملك بهد بدل الذهاب إلى تونس التي تتوفر على الجوانب الإغرافية في السياحة.**

■ **بالنظر إلى نسبة الشباب هل الولاية تتوفر على مرافق رياضية؟**

■ **الهياكل الرياضية لا بأس بها، أكتنا على تكوين**

■ **لا يمكن الحديث عن السياحة دون البيئة النظيفة، لدينا مخطط توجيهي للبيئة لكن تسيير النفايات يبقى فيه نقص، الزائر إلى تبسة يلاحظ فيه نقائص وهي مسؤولية المواطن ومساح البلدية، البيئة في المدن الكبرى في الشريعة، بئر العائر، والوئزة، تعاني بسبب تنظيم مصالح البلدية الذي لا يرقى إلى مستوى جمع النفايات من الفصالات المنزلية والهامة، على عكس منطقة الحمامات لا توجد مشاكل بيئية.**

■ **العمال في البلدية ما يزالون يسيرون بالنمط القديم في جمع النفايات، وبالنظر إلى الكثافة السكانية الكبيرة للولاية المقدره بـ 200 ألف نسمة في بلدية تبسة، لا يمكن تسيير النفايات، التي تعد شغلنا الشاغل، وصنعا برنامج عمل بهذا الخصوص، وبدأنا في الشوارع والمدن الكبرى وستوسع العملية لتمس باقي البلديات.**

■ **مناجم الفوسفات ستوفر ألف منصب شغل مباشر ما هي نسبة البطالة والولاية؟**

■ **نسبة البطالة تعادل النسبة الوطنية أو أقل نسبيا شيئا بفضول التهرب من ممارسة الفلاحة نظرا للزحف السريع، لكن التهرب الذي ينخر الاقتصاد الوطني انخفضت حدته قليلا، وأصبح طرفي وهناك إجراءات اتخذت في هذا الإطار، أعطينا فرصة للشباب وسيدل وهو الاستثمار في الفلاحة والصناعة وعبر آليات التشغيل وبعث المشاريع الاستثمارية الكبرى التي تستحدث مناصب شغل، مثل المشاريع الميكانيكية، فالتشغيل مرتسب بالاستثمار، علما أن**

■ **الإمكانات موجودة في التشغيل من خلال اكتشاف مناجم الفوسفات التي ستوفر ألف منصب شغل مباشر، فيه استثمار في الخاص فهناك حوالي ألف مشروع استثماري حتى الذين كانوا يشتغلون في التهرب وجهنا لهم نداء بحسب أموالهم في مشاريع الفلاحة، فتحنا 26 منطقة تصاف لكل بلدية، من أصل 28 بلدية، لدينا منطقة صناعية في العوينات مبرمجة، كما هذه الاستثمارات تمت في مؤشر رفع مستوى التشغيل في الولاية.**

■ **هل يمكن تصنيف ولاية تبسة في خانة الولايات القليلة؟**

■ **لدينا 10 بلديات فقيرة بالجانب من أصل 28 بلدية**

■ **مناجم الفوسفات ستوفر ألف منصب شغل مباشر ما هي نسبة البطالة والولاية؟**

■ **نسبة البطالة تعادل النسبة الوطنية أو أقل نسبيا شيئا بفضول التهرب من ممارسة الفلاحة نظرا للزحف السريع، لكن التهرب الذي ينخر الاقتصاد الوطني انخفضت حدته قليلا، وأصبح طرفي وهناك إجراءات اتخذت في هذا الإطار، أعطينا فرصة للشباب وسيدل وهو الاستثمار في الفلاحة والصناعة وعبر آليات التشغيل وبعث المشاريع الاستثمارية الكبرى التي تستحدث مناصب شغل، مثل المشاريع الميكانيكية، فالتشغيل مرتسب بالاستثمار، علما أن**

■ **الإمكانات موجودة في التشغيل من خلال اكتشاف مناجم الفوسفات التي ستوفر ألف منصب شغل مباشر، فيه استثمار في الخاص فهناك حوالي ألف مشروع استثماري حتى الذين كانوا يشتغلون في التهرب وجهنا لهم نداء بحسب أموالهم في مشاريع الفلاحة، فتحنا 26 منطقة تصاف لكل بلدية، من أصل 28 بلدية، لدينا منطقة صناعية في العوينات مبرمجة، كما هذه الاستثمارات تمت في مؤشر رفع مستوى التشغيل في الولاية.**

■ **هل يمكن تصنيف ولاية تبسة في خانة الولايات القليلة؟**

■ **لدينا 10 بلديات فقيرة بالجانب من أصل 28 بلدية**

■ **مجال آخر مهم في الهوية الوطنية ألا وهو التاريخ؟ إلى أين وصلتم في المحافظة على الذاكرة الوطنية؟**

■ **الولاية تزخر بأثر رومانية وبيزنطية والكنيسة ويواية كركائله، والمتحف، وهي معروفة تاريخيا لأن الإسلام دخل إلى الجزائر، علاقة عملى الأسلام والشخصيات الوطنية التي تسرول بها مثل محمد السركي شاعر الثورة وابن الطريرة وأول رئيس للمجلس الشعبي تبسة، العربي التسيي، مالك بن نبي، هذا الأخير لديه منزله بتبسة وكتب ومؤلفات، وكما تعلمون أن الولاية معروفة بتاريخها العريق في ثورة التحرير ومركزة الحرف، التي خلقت 5 آلاف شهيد، أكبر شاهد، وكانت تبسة منطقة عبور لتزويد الثورة بالأسلحة القادمة من تونس، ومعلق للمجاهدين، ولدينا متحف للمجاهد يزخر بمؤلفات عديدة.**

■ **أنا عزاء بهذه الولاية التاريخية التي يطلق عليها أرواس النمامشة، أولاد عبيد وأولاد يحيى في الشمال، لا يمكن أن ننسى النمامشة في الشريعة، وتبسة عن أولاد عبيد، وبئر العائر على أولاد يحيى في الوئزة، هم الكائز في المجتمع التسيي، زيادة**

■ **على الأقباليين الإياضيين، وأولاد دراج، حتى من ولد سوف، تبسة تمكنت من التناغم في المجتمع المحلي، هو مجتمع متمسك ومساند ومتجانس.**

■ **وأخيرا، ما هي تطورات الولاية؟**

■ **التطلع الكبير الذي ينتظر الولاية هو مخطط تهيئة الإقليم، علما أن الوكالة الوطنية تهيئة الإقليم قامت بدراسة في 2013، تمت المصادقة عليها، التي تتضمن تحديد الإستراتيجية والمعامل، حسب خصوصية الولاية التي هي رعونية، جبلية، زراعية وصحرافية، وهي الولاية الوحيدة التي تجد فيها الصعراء في تقريين، والجبال في الشريعة والوئزة ويوخزر وبئر العائر، وسويوب في منطقة الحويصيات والشريعة، إضافة لخصوصيات طبيعية متنوعة خلقت من الناحية الاقتصادية تنوع اقتصادي وبيئي، وأنماط المعيشة التي نجدها في الفلاحة والعيادة، وما جعلها تسخر بعدة مقومات، كما نجد الحبوب، الرعي، الغابات، الجبال**

السكن الريفي عرف نجاحا كبيرا بـ 24 ألف وحدة سكنية

حيث إن نسبة شغل السكن حاليا هي أقل من النسبة الوطنية بـ 5,7 بالمائة، كما أن الولاية لا تملك سكا هنا، وبالمقابل هناك نقص كبير في سكاات عدل، حيث إن 3 آلاف وحدة سكنية لم تطلق بعد، وهو شغلنا الشاغل بسبب عدم اختيار المقاولات لإنتاج هذه السكاات، وقرنا الأرضية والإجراءات وتم الإعلان عن المناقصة وفي كل مرة يقال المناقصة غير مجدية.

■ **السكن الريفي عرف نجاحا كبيرا بـ 24 ألف وحدة سكنية لأننا ولاية فلاحية ريفية ونسعى لبرنامج بالنسبة للتجزئة الاجتماعية، هناك 16 آلاف تجزئة اجتماعية سوف يورق قسم منها نهاية 2016، و5 آلاف عقد ملكية الأرض، في إطار برنامج الهضاب العليا، حيث استوفينا عدد كبير من البلديات، بقي الشطر الثاني التي تضم 7 بلديات فيها المرزح قليل وطلب كبير.**

■ **وبالمقابل هناك نقص في المياه الشروب في بلديات تبسة، الكويف، الشريعة، بئر العائر وتم في السنوات الأخيرة توفير شمال الولايات بتزويدها من السكك التحريفي لسوق أهراس يبقى فقط جنوب الولاية الذي تتوفر بعض التثديب، وأن من المخطط الإستراتيجي الذي تعرفه الولاية سيتم تسوية هذا المشكل.**

■ **نقص آخر تعرفه الولاية هو غياب مصحات تصفية المياه القذرة، فقط مشروع تبسة جاري العمل به لكن المدن الكبرى كالشريعة، الوئزة، العوينات، بئر العائر، لا تتوفر على محطة تصفية المياه، بني هارون يصل إلى خنشة دون تبسة، كوننا نستفيد من المحول الكبير لسوق أهراس لأن نحاول استغلال المياه من خلال السيق الجوفية بجنوب الولاية بوادي الأبيض، هناك مؤشرات لا بأس بها.**

■ **لكن التحولات الكبرى لا تساهم في حل المشكلة، أكتنا على سد بوشو بالطريرة، وسد آخر في المنصاف لكن ملافته قليلة، هناك دراسة في هذا المجال متفتح أفاق كبيرة، النقص الآخر في قطاع الفلاحة الذي يعرف عزوفا برغم توفر المؤهلات الفلاحية، بسبب عدم إقبال الشباب على الفلاحة، علاقة على مشكل نقص التمويل والمقار الفلاحي.**

■ **الآن فقط بدأت تظهر مؤشرات في إنتاج البطاطا، الزيتون، وزيت الزيتون، الفصح وأردنا في إطار الاستثمار الفلاحي بعد هذا الاستثمار بجنوب الولاية في بئر العائر، العقلة المناحة، المنصاف، لثليجان وخاصة فركان ونقري، وهي مناطق صحرافية وهناك مؤهلات لتولير الفلاحة في جارش والموروية، هذا برنامج عمل حددها ولم نصل بعد إلى ولايات وادي سوف وسكرة في مجال الإنتاج الفلاحي.**

■ **تعاني ولاية تبسة من مشكل العقار الفلاحي الذي أثر على الاستثمار في هذا القطاع، هل توصلتم إلى حل هذا المشكل؟**

نوري يتسلم دعوة رسمية للمشاركة في ندوة التنوع البيولوجي بكوكين شهر ديسمبر

المكسيكيون مهتمون بالاستثمار في قطاعي الماء والبيئة في الجزائر

■ تفعيل دور اللجنة الحكومية المشتركة في صلب محادثات لقاء السفير المكسيكي بالوزارة

بحث عبد الوهاب نوري، وزير الموارد المائية والبيئة سبل تعزيز الشراكة مع المكسيك في مجال الماء والبيئة من خلال تبادل الخبرات والمعارف في المجال، إذ من المزمع أن يشارك الوزير في الندوة الـ 13 حول التنوع البيولوجي شهر ديسمبر في المكسيك.



■ لمياء حرزلاوي

■ وحسب البيان الصادر عن الوزارة الوصية، تسلمت "الفجر" نسخة منه، استقبل عبد الوهاب نوري، وزير الموارد المائية والبيئة سفير الأمم المتحدة للمكسيك، خوان خوسي غونزاليس ميجاريس، أمس الأول، بمبنى الوزارة بالقبة بالعاصمة، حيث سلم السفير لنوري دعوة للمشاركة في الندوة الـ 13 حول التنوع البيولوجي الذي ستحتضنه المدينة المكسيكية

كوكين يومي 2 و3 ديسمبر المقبل. كما اغتتم الطرفان فرصة هذا اللقاء للحديث عن الشراكة الثنائية "الجزائرية - المكسيكية" في القطاع، خاصة أن وزير الموارد المائية والبيئة عبد الوهاب نوري يعد رئيس للجنة الحكومية المشتركة. من جهة أخرى، شارك نوري في اختتام أشغال الاجتماع الوزاري للدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة بالعاصمة الكينية نيروبي التي امتدت يومي 26 و27 ماي المنصرم.

وحسب البيان الصادر عن الوزارة الوصية، فقد افتتحت أشغال الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بمقر الأمم المتحدة بنيروبي الكينية بحضور شخصيات رفيعة المستوى وأزيد من 1300 وفد.

وقد حضر هذه الدورة التي خصصت لبحث موضوع "تجسيد البعد البيئي لأجندة 2030 للتنمية المستدامة" وفود وزارية تمثل 193 دولة عضو في منظمة الأمم المتحدة. وقد مثل وزير الموارد المائية والبيئة عبد الوهاب نوري الجزائر في أشغال الاجتماع الوزاري للدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، يومي 26 و27 ماي، وقد أفضت هذه الدورة إلى توصيات ونداء عالمي من أجل العمل على مواجهة التحديات البيئية الرئيسية التي يواجهها العالم في الوقت الراهن، فقد ناقش المشاركون على مدى خمسة أيام (23-27 ماي) العديد من القضايا بما في ذلك الحق في العيش في بيئة صحية وأوجه التأزر بين الصحة والفلاحة والبيئة، بالإضافة إلى مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

SENSIBILISER CONTRE LES BRANCHEMENTS ILLICITES AU RÉSEAU D'AEP

L'Algérienne des eaux sollicite l'aide des imams



■ Face aux piquages illicites de l'eau potable qui prennent une ampleur étonnante dans plusieurs wilayas, particulièrement dans les wilayas de Chlef et d'El-Tarf, l'Algérienne des eaux (ADE) n'a pas trouvé meilleure solution pour mettre un terme à ces actes de fraude que de solliciter l'aide des imams dans les mosquées. Lors d'un point de presse tenu cette semaine, un cadre dirigeant de cette entreprise a évoqué une situation alarmante. Il a fait savoir que le nombre de piquages illicites enregistré dans presque toutes les communes de la wilaya de Chlef (pour l'exemple) augmente de façon inimaginable de jour en jour. "Rien qu'à titre d'exemple, nous avons

surpris un citoyen qui s'alimente en eau potable au moyen de 8 branchements illicites !", révèle le même responsable. À El-Tarf, quelque cent agriculteurs procèdent à des branchements illicites pour irriguer leurs périmètres agricoles de plusieurs hectares (Radar du 5 juin 2016). Celui-ci annonce, dans le même contexte, qu'il vient de solliciter les imams des mosquées pour qu'ils sensibilisent, lors leurs prêches des tarawih, les citoyens contre cette propension à enfreindre la loi qui régit le secteur de l'hydraulique. "Il faut freiner ces agressions qui font subir à l'entreprise un préjudice financier très important", a-t-il conclu.

AÏN DEFLA

De l'eau brute des barrages à l'eau potable du robinet : tout un parcours

Pour l'heure, ce sont 13 communes qui sont alimentées en eau potable à partir des barrages Sidi-Ahmed-Bentaiba de Arib et celui de Ouled Mellouk de Rouina. Chacun de ces barrages alimente 6 communes, situées dans l'ouest et le centre de la wilaya. Les communes de Boumedfaâ, Hammam Righa et bientôt la commune de Aïn Beniiane reçoivent de l'eau à partir du barrage El Moustakbal qui dessert aussi la partie est de la wilaya limitrophe de Blida.

C'est l'option qui a été décidée depuis 2010 de recourir aux eaux de surface parce qu'il s'est avéré que les nappes aquifères, en de nombreux endroits, ont été polluées par l'usage inconsidéré de nitrates et de pesticides.

Selon le directeur de l'Algérienne des eaux (l'ADE), M. Tlemçani Abderrahim, grâce à la réalisation et à la mise en service de 2 grands réseaux, actuellement 94% des habitants des 12 communes ont de l'eau potable au quotidien, ce qui n'était pas le cas il y a quelques années, certaines même disposent de l'eau 24h/24 comme M'khatia et El Amra entre autres.

Il faut dire que l'eau provenant du barrage de Sidi-Ahmed-Bentaiba a

été boudée par les consommateurs à cause des odeurs pestilentielles qu'elle dégagait, surtout en été, parce que le produit indispensable pour éliminer ces odeurs, à savoir le charbon actif, n'avait pas été utilisé.

Le directeur de l'unité de l'ADE de Aïn Defla a fait savoir que l'appareil de filtrage de l'eau au charbon actif est mis en place et qu'il sera mis en service dans les prochains jours.

Récemment, tous les correspondants de la presse nationale ont été conviés à une visite des stations de traitement des eaux brutes installées au niveau des barrages de Ouled Mellouk et de Sidi-Ahmed-Bentaiba.

Ces 2 stations identiques, que gère l'ADE, très modernes, sont dotées d'équipements technologiques très sophistiqués.

Selon les explications qui ont été fournies par M^{me} Chachou Fadhela, l'ingénieur chimiste, depuis son arrivée au niveau de la «cascade», aspirée à partir du barrage, l'eau brute est soumise à 6 opérations de traitements, physiques, élimination des matières en suspension, chi-

miques, et bactériologiques avant d'être injectée dans les différents couloirs de distribution en direction des communes desservies.

Selon notre interlocutrice, au départ, la station d'eau répondait totalement à tous les paramètres qui font d'elle une eau potable. Elle indique aussi que des tests de vérification des paramètres de potabilité sont effectués sur tous les réseaux et même au niveau des robinets du consommateur, et ce, au quotidien, sans relâche, par tous les temps et à longueur d'année.

Lors du point de presse tenu au niveau de la station du barrage Sidi-Ahmed-Bentaiba, le premier responsable de l'ADE a indiqué que l'organisme produit, journalièrement, 43 200 m³ d'eau potable dans chacune des 2 stations, il gère la distribution de l'eau potable de 12 communes sur les 36 que compte la wilaya et alimente les réservoirs de 3 autres communes, la distribution étant assurée pour ces dernières par le service des eaux communal.

Sur le plan de la ressource, l'ADE achète l'eau auprès de l'ANBT (l'Agence nationale de barrages et des transferts), et dispose de 62 forages inscrits à son patrimoine, 108 réservoirs d'une capacité globale de 61 000 m³.

Sur le plan économique, il nous dira : «L'eau qui nous revient en TTC à 98 DA le m³, nous la facturons au consommateur à 6 DA le m³, 3 fois

moins cher que le prix d'une bouteille de 25 cl d'eau minérale, mais la différence est comblée par le soutien de l'Etat. Le directeur reconnaît par ailleurs que le montant des créances a atteint les 74 milliards de centimes mais que ce montant a amorcé une décroissance pour atteindre les 72 milliards, avec une précision, cependant, que les mauvais payeurs sont les collectivités locales certes, mais elles restent quand même une clientèle solvable.

Le responsable reconnaît aussi que le taux de pertes de la ressource est trop élevé puisqu'il atteint les 42%, des pertes dues à la vétusté des réseaux peu ou pas entretenus par les communes, les branchements illicites, le gaspillage des consommateurs.

Toujours est-il que si 94% des habitants du tiers des communes 21/36, de la wilaya dispose de l'eau potable quotidiennement, d'autres zones demeurent confrontées au manque telle que la commune de Tiberkanine, dans la daïra d'El Attaf (hors ADE) qui ne reçoit de l'eau qu'une fois tous les 4 ou 5 jours.

Pour lutter contre les avaries techniques des réseaux de distribution, pour être informée et pouvoir intervenir rapidement, l'ADE a mis en place un Cato (Centre d'appel téléphonique opérationnel) avec un N° Vert gratuit, le 1 593, qui fonctionne en permanence.

Karim O.